دول مجلس التعاون ستشهد فوائض مالية كبيرة

«الوطني»: انخفاض أسعار النفط إلى 100 دولار أثار قلقاً في المنطقة

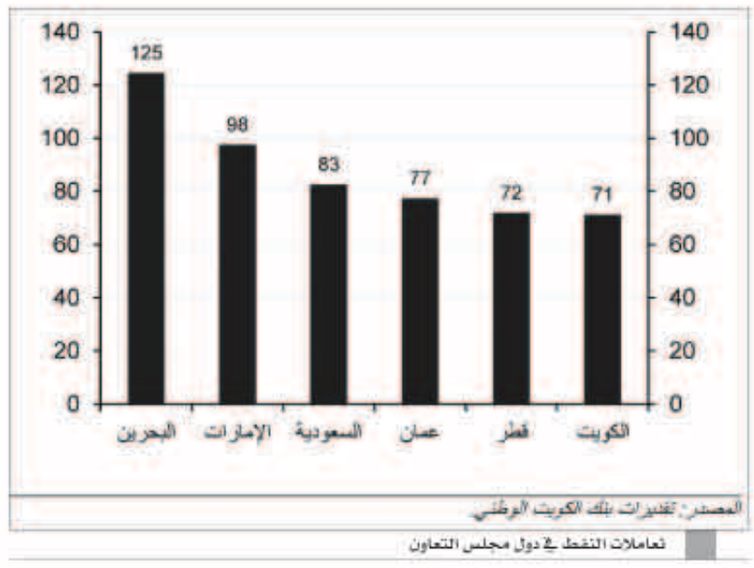

المصدر: تقديرات بنك الكويت الوطني

تعاملات النفط في دول مجلس التعاون

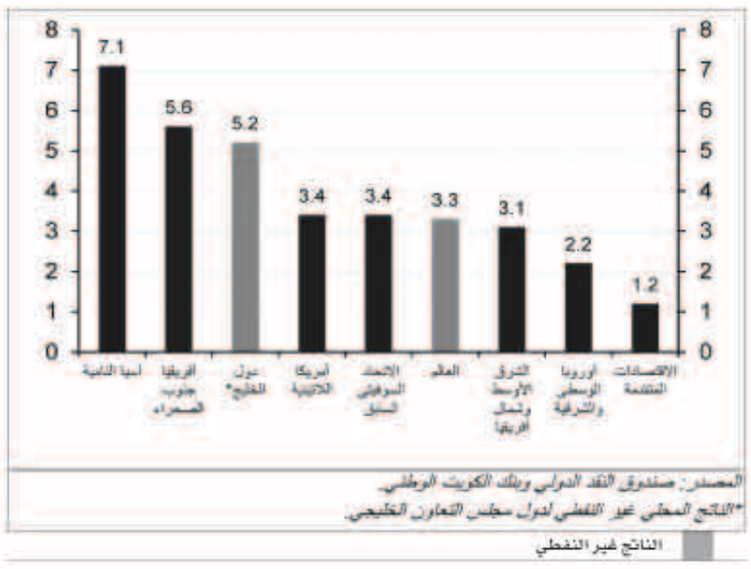

المصدر: صندوق النقد الدولي وبنك الكويت الوطني

*الناتج المحلي غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي

الناتج غير النفطي

■ دول التعاون الخليجي ستشهد فوائض في الميزانية هذه السنة وستستمر الحكومات في الإنفاق على المشاريع الاجتماعية ومشاريع البنية التحتية

■ في المدى البعيد تواجه منطقة الخليج تحديات اقتصادية مهمة بما فيها خلق الوظائف والإصلاحات المالية

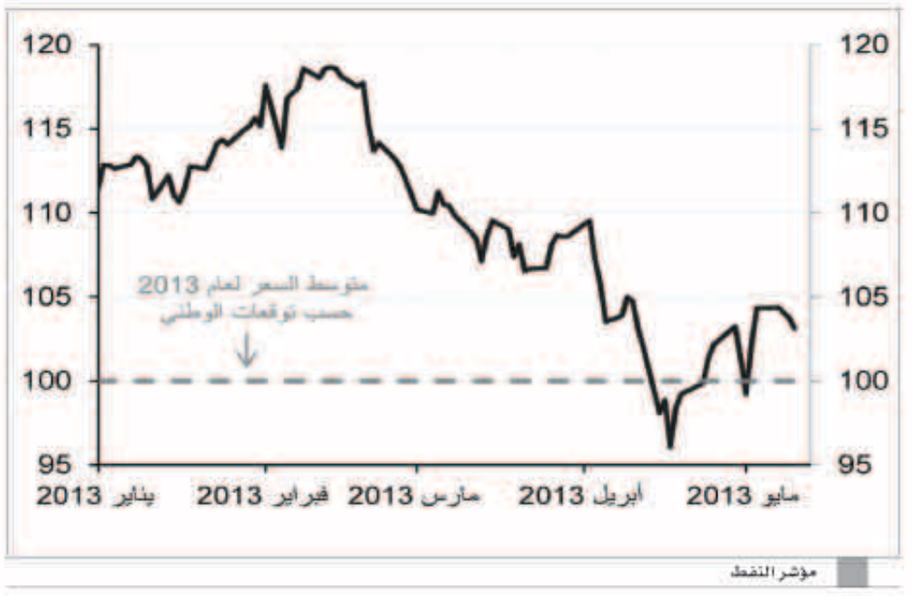

مؤشر النفط

قال تقرير بنك الكويت الوطني أثار الانخفاض في أسعار النفط إلى ما دون 100 دولار للبرميل في الأسابيع القليلة السابقة بعض القلق بشأن التأثير المحتمل لذلك على اقتصاد منطقة الخليج. فقد تراجع سعر خام مزيج برنت بنحو 19 في المئة عن مستوى الذروة البالغ 119 دولارا في شهر فبراير إلى 96 دولارا في منتصف شهر ابريل، وهذا هو الانخفاض الأول إلى ما دون 100 دولار للبرميل منذ شهر يوليو الماضي. وكان التراجع حادا بشكل خاص في النصف الأول من شهر أبريل، حين تأثرت الأسعار بالأنباء السيئة الخاصة بالاقتصاد العالمي والثقة الضعيفة عموما.

وأضاف منذ ذلك الوقت، ارتفعت الأسعار قليلا عن هذه المستويات المنخفضة لتصل إلى 104 دولارات للبرميل في أوائل شهر مايو. ويعود ذلك بشكل جزئي إلى ردة الفعل على خفض البنك الأوروبي المركزي لأسعار الفائدة. إلا أن هذه الأسعار تبقى بعيدة جدا عن المستويات المرتفعة التي كانت قد بلغتها سابقا. وتراجعت أيضا أسعار العقود الآجلة للنفط، عاكسة نظرة أكثر تشاؤما على المدى المتوسط عما كانت عليه في السابق، حيث تم تداول خام برنت مؤخرا تسليم ديسمبر المقبل بسعر 103 دولارات للبرميل مقارنة مع 111 دولارا في منتصف شهر فبراير.

وتابع لكن في رأينا، فإن التراجع الأخير في الأسعار لا يغير من رؤيتنا الأساسية بأن المنطقة ستشهد نموا اقتصاديا قويا على مدى السنوات القليلة القادمة.

■ مواطن الضعف في الاقتصاد هي أقل مما كانت عليه في السنوات التي سبقت الأزمة

■ النمو على مدى السنوات القليلة القادمة يمكن أن يتفوق على نظيره في مناطق أخرى من العالم بفارق كبير

وكانت توقعاتنا منذ وقت طويل تشير إلى تراجع أسعار النفط في العام 2013 عن متوسط أسعار السنة الماضية البالغ 112 دولارا للبرميل، إذ ينضم عامل ضعف الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط إلى عامل ارتفاع الإنتاج «بما فيه إنتاج الولايات المتحدة والعراق وليبيا» ليضعفا أساسيات السوق. فالتراجع الأخير في أسعار النفط يتماشى تقريبا مع توقعاتنا لهذه السنة.

وأشار بالفعل، ورغم الرؤية الأكثر تشاؤما لأسواق العقود الآجلة، فإنه لا يزال الوقت مبكرا جدا الآن للقول بأن الأسعار ستبقى عند هذا المستوى خلال الفترة المتبقية من السنة. وقد تكون عوامل مؤقتة قد ساهمت في التراجعات الأخيرة. فكثيرا ما تتراجع أسواق النفط في هذا الوقت تقريبا من السنة، حيث تقلل العوامل الموسمية من الطلب على النفط بما فيها درجات الحرارة المعتدلة وصيانة المصافي. وقد ينقلب هذا الوضع مع اقترابنا من فصل الصيف. وإضافة إلى ذلك، فإن التوترات الجيوسياسية المتعلقة بإيران وكوريا الشمالية قد تراجعت حدتها مؤخرا، ولكن يمكن أن تعود لتبرز مجددا.

ولكن حتى إذا بقيت الأسعار قريبة من مستوياتها الحالية أو أقل قليلا، فإننا لا نرى سببا لأي تغير جذري في القوى المحركة لنمو المنطقة. وقد يكون التراجع الأخير في أسعار النفط قد كلف المنطقة ككل نحو 60 مليار دولار من الإيرادات التي يمكن تحقيقها على مدى العام «أي 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي». ولكن كان سيتم ادخار معظم هذا الدخل بدلا من إنفاقه، ولذا فإن خسارته له تأثير مباشر محدود على نشاط قطاع الأعمال. وما يؤثر على الطلب في الاقتصاد هو الإنفاق الحكومي الفعلي.

وقال إضافة لذلك، وحتى عند سعر 100 دولار لبرميل النفط، فإن المركز المالي لدول الخليج يبدو قويا نوعا ما. وبحسب تقديراتنا، تتراوح أسعار النفط المطلوبة لتحقيق التعادل في الميزانية للعام 2013 في نطاق 70 – 100 دولار عموما «باستثناء البحرين عند مستوى 125 دولارا». وبالنسبة لمعظم الدول فهي عند الحد الأدنى من هذا النطاق. وفي الإجمال، فإن المنطقة ستشهد على الأرجح فائضا كبيرا في الميزانية يبلغ نحو 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة. وتشير الفوائض المالية والاحتياطيات المالية الكبيرة المحققة إلى أن الحكومات لن تواجه مشكلة في تمويل خططها الخاصة بالتنمية في المدى المتوسط، وتبقى هذه الخطط أساسية لنمو المنطقة.

وبالطبع، ورغم الموارد المالية الكبيرة، لن تكون دول مجلس التعاون الخليجي منيعة أمام تدهور اقتصادي عالمي كبير إذا ما حصل ذلك. وبالفعل، فإن الاحتياطيات الكبيرة لم تمكن المنطقة من تفادي التأثير الكبير للأزمة العالمية التي وقعت في العام 2008. فقد تباطأ نمو الناتج المحلي غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 3 في المئة فقط سنويا في المتوسط خلال عامي 2009 و 2010 بعد أن بلغ 10 في المئة في السنوات الثلاث السابقة، إذ تراجعت أسعار النفط والأصول ومستويات التجارة وثقة قطاع الأعمال بشكل حاد.

ولو لا النمو الكبير للاقتصاد القطري بدعم قطاع الغاز، لكان التأثير أكبر من ذلك.

ولكن بكافة الأحوال، يبدو أن النمو الاقتصادي في المنطقة باتت أكثر متانة الآن من ذي قبل. ويعود ذلك جزئيا إلى أن النمو الآن هو أكثر اعتدالا مما كان عليه خلال فترة ما قبل الأزمة، وبالتالي ستكون لأي صدمة تأثير أقل. كما تراجعت تأثيرات عوامل أخرى غير سليمة للاقتصاد مثل ارتفاع أسعار الأصول ونمو الائتمان بوتيرة سريعة جدا وارتفاع المضاربات في القطاع العقاري. وفي ظل البيئة الحالية غير المستقرة في دول الربيع العربي، ستبقى الحكومات التي تملك موارد مالية ملتزمة على الأرجح بإجراءات الإنفاق التي تدعم مستويات المعيشة للمواطنين، وكذلك الالتزام بمشاريع التنمية في المدى المتوسط.

وفي المدى البعيد، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي بلا شك بعض التحديات الصعبة، خاصة في ما يتعلق بتوفير الوظائف والإصلاح المالي. ولكن معدل النمو الاقتصادي في السنوات القليلة القادمة يرجح أن يبقى أعلى من معدله في أنحاء أخرى كثيرة من العالم «وبالتأكيد على باقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، حيث تبقى بعض دول العالم عاجزة عن النمو بسبب التقشف المالي ومشاكل هيكلية. ومازلنا عند توقعنا لنمو القطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة قوية تبلغ 5 في المئة في عامي 2013 و2014.

«الوطني» ينتج فيلماً وثائقياً يروي قصة تأسيس أعرق مصرف في الخليج

بوستر الفيلم الوثائقي

أول صرح للوطني

يقدم بنك الكويت الوطني فيلما وثائقيا ضخما بعنوان «قصة وطني» بمناسبة الذكرى الحادية والستين لتأسيسه بموجب المرسوم الأميري الصادر في 19 مايو من العام 1952 كأول مصرف وطني وشركة مساهمة في الكويت ومنطقة الخليج بأسرها. ويتناول الوثائقي الذي يعرض يوم غد «الأربعاء 22 مايو 2013» في التاسعة والنصف مساء على تلفزيون الراي، المراحل التاريخية المهمة التي عاصرها البنك الوطني والانجازات التي حققها على مدى العقود الستة الماضية.

وقالت المدير التنفيذي لإدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني منال فيصل المطر انه قد تم انتاج هذا الوثائقي للإضاءة على جوانب مشرقة من تاريخ الكويت وعلى الانجازات الوطنية التي نفخر بانتمائها الى هذا المجتمع وفي مقدمها تاسيس بنك الكويت الوطني قبل أكثر من ستة عقود. ويضاف هذا الوثائقي الى المبادرات التي دأب البنك الوطني على تقديمها انطلاقا من التزامه بالمسؤولية الاجتماعية وليكون مرجعا في خدمة الاجيال للإضاءة على تاريخ الكويت والتعرف على ابرز الشخصيات والمؤسسات التي لعبت دورا بارزا في مسيرة التقدم والنمو والازدهار في وطننا الحبيب.

ويستضيف الوثائقي أبرز الشخصيات المعاصرة التي واكبت مراحل مختلفة من تاريخ البنك وشهادات كبار الشخصيات الرسمية الاقتصادية والسياسية التي تركت بصمتها في مسيرة التنمية والبناء والنهضة الوطنية الى جانب أعضاء مجلس ادارة البنك الوطني والادارة التنفيذية، وعدد من الموظفين القدماء ممن كان لهم أثر واضح في مسيرة التطور والنمو والانجازات التي شهدها الوطني. كما يسلط الضوء على الظروف التي واكبت ظهور الوطني كأول مصرف محلي وشركة مساهمة في منطقة الخليج.

وأضافت المطر ان الوثائقي يسرد مراحل مهمة من تاريخ الكويت والدور الذي لعبه البنك الوطني في خمسينات وستينات القرن الماضي كشريك في بناء الدولة الى جانب دوره المحوري في المساهمة في انطلاق النهضة الحقيقية للاقتصاد الوطني من خلال تمويله المشاريع الحيوية والتنموية العملاقة، مرورا بمواجهته أهم وأصعب الأزمات التاريخية التي شهدتها الكويت متمثلة بأزمتي سوق المناخ والغزو، حيث نجح في اثبات قدرته على البقاء قوياً مشكلاً نموذجاً مصرفياً فريداً في التعاطي مع الأزمات ومكرساً نفسه في مصاف أعرق المؤسسات المصرفية العالمية.

النعيمي: 109 ملايين دولار أرباح «أبيكورب» العام الماضي

أحمد النعيمي

أعلنت الشركة العربية للاستثمارات البترولية «أبيكورب»، عن تحقيق أرباح صافية بلغت 109 ملايين دولار أمريكي، محققة بذلك أعلى معدل أرباح صافية سجلته الشركة منذ تأسيسها قبل 37 عاما. وتمثل هذه النتائج نموا بنسبة بأكثر من 3 في المئة عن أرباح الشركة الصافية في العام 2011، كما أنها تبرز سجل أبيكورب الناجح في تحقيق عوائد مستدامة مع استمرارها في دعم قطاع الطاقة في العالم العربي في الوقت نفسه.

كما ارتفع إجمالي الأصول إلى أكثر من 5 مليار دولار بزيادة 9.6 في المئة عن العام 2011 بينما قفزت صافي قيمة الأصول للسهم الواحد إلى 1.744 دولار بزيادة تفوق نسبتها 7 في المئة. وفي سياق تعليقه على هذه النتائج قال الأستاذ أحمد بن حمد النعيمي، الرئيس التنفيذي والمدير العام لشركة «أبيكورب»: «نحن سعداء جدا بتحقيقنا نتائج مالية قياسية للسنة الثالثة على التوالي. وتفتخر أبيكورب بتاريخها المميز في توفير رؤوس الأموال لقطاع الطاقة في الدول العربية، وبالرغم من استمرار الظروف الاقتصادية الصعبة في عام 2012، إلا أن الشركة استمرت في لعب دورا قوياً في مواجهة تلك التحديات ومواصلة دعمها لعملائها في جميع أنحاء العالم العربي. وتلتزم أبيكورب بشكل مستمر بمعايير الكفاءة والابتكار وكذلك توفير المشاريع وتعزيز القيمة في صناعة الطاقة العربية، ويأتي تحقيقنا لهذه النتائج القوية في ذات العام الذي تعاظم فيه استثمارنا في دعم تطوير هذه الصناعة».

وكانت وكالة موديز قد أقرت بالمكانة المالية القوية لأبيكورب حيث قامت خلال شهر أكتوبر 2012 برفع تصنيفها الائتماني من «A1» إلى «Aa3». وفي الوقت الذي كانت فيه ترقية التصنيفات الائتمانية للمؤسسات المالية أمرا نادر الحدوث، وقد عززت هذه الترقية مكانة أبيكورب بين المؤسسات المالية المحلية والإقليمية كما وأكدت على أدائها القوي في القطاع المصرفي العالمي.

وأضاف النعيمي: «واصلت أبيكورب الحفاظ على جودة أصول عالية جدا وضمان نمو مستدام وذلك من خلال مواظبتها على تنويع أعمالها ومصادر تمويلها، مع تأكيد استمرارية التزامها بالحفاظ على أسس مصرفية متينة، حيث تمكنا في عام 2012 من خفض تكاليف التمويل وزيادة نشاط الإقراض في الوقت عينه».

وركزت أبيكورب بشكل مكثف في عام 2012 على تنويع قاعدتها التمويلية وتوسعة نطاق خدماتها للعملاء. وقد نجحت في شهر فبراير من العام الماضي من إتمام تسهيل تمويلي مجمّع متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 2.5 مليار ريال سعودي «667 مليون دولار أمريكي» ولأجل استحقاق مدته 3 أعوام، بغرض زيادة السيولة التمويلية متوسط الأجل لديها، كما أبرمت في شهر أكتوبر من العام نفسه اتفاقية مع «جي بي مورجان» لتوسيع نطاق خدمات تمويل التجارة لقطاع الطاقة.

يقام من الثالث إلى الخامس من يونيو بمشاركة محمد الهاشل

القمزي: «المؤتمر العالمي» يعزز نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية

حسين القمزي

لقاء يجمع كبار المسؤولين التنفيذيين في قطاع الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي ممن يمثلون الأسواق ذات معدلات النمو المرتفعة في قارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وخارجها، وذلك ضمن فعاليات المؤتمر العالمي السنوي الرابع للمصارف الإسلامية: القمة الآسيوية «المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية آسيا 2013» في سنغافورة، لمناقشة التحديات والفرص الكامنة في قطاع التمويل الإسلامي الآخذ في الانتشار على المستوى العالمي

يلتقي أكثر من 480 شخصية من أبرز قادة القطاع المصرفي وقادة الفكر والمنظمين الرئيسين في قطاع التمويل الإسلامي الدولي والإقليمي، في الفترة من الثالث إلى الخامس من يونيو 2013 في فندق بان باسيفيك سنغافورة، وذلك ضمن فعاليات المؤتمر العالمي السنوي الرابع للمصارف الإسلامية: القمة الآسيوية «المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية آسيا 2013». ويُعقد المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية آسيا هذا العام تحت شعار «مدّ الجسور بين قطاعات التمويل الإسلامي العالمية: تعزيز الروابط الدولية والفرص عبر الحدود»، بدعم رسمي من هيئة النقد في سنغافورة، تمهيدا لإجراء مناقشات عالية المستوى تركز على تعزيز التواصل الدولي واغتنام الفرص عبر الحدود، والتي من شأنها أن تحقق المزيد من النمو لقطاع التمويل الإسلامي في آسيا. وستسعى القمة أيضا إلى تعزيز الروابط الاقتصادية مع المراكز الرئيسة الأخرى للتمويل الإسلامي، مع التركيز بشكل أساسي على بناء العلاقات مع دول الخليج العربي.

وفي معرض الإعلان عن إطلاق الدورة السنوية الرابعة للمؤتمر، صرح ديفيد ماكلين، المدير التنفيذي للمؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية: القمة الآسيوية «المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية في آسيا»، قائلا: «شهد قطاع التمويل الإسلامي العالمي خلال العقد الماضي تحولا كبيرا إلى قطاع ديناميكي تنافسي سريع النمو للوساطة المالية يخدم قاعدة متزايدة من العملاء الدوليين».

وأضاف ماكلين: «أطلقت إرنست ويونغ تقرير القدرة التنافسية لقطاع الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية في المؤتمر العالمي السنوي التاسع عشر للمصارف الإسلامية: القمة العالمية المنعقدة في مملكة البحرين في شهر ديسمبر الماضي، والتي أشارت فيه إلى توقعاتها بأن يصل حجم الأصول الإسلامية العالمية إلى 1.8 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2013».

ومن المقرر افتتاح المؤتمر نفسه رسمياً في الرابع من يونيو بكلمة افتتاحية خاصة يلقيها سعادة ليم هنج كيانج، وزير التجارة والصناعة السنغافوري ونائب رئيس هيئة النقد في سنغافورة. بينما ستعقب هذه الكلمة الافتتاحية مباشرة كلمة رئيسة خاصة يلقيها الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي وسعادة رانجيت أجيت سينغ، رئيس هيئة الأوراق المالية بماليزيا.

ووافقه الرأي حسين القمزي، الرئيس التنفيذي لبنك نور الإسلامي والرئيس التنفيذي لمجموعة نور الاستثمارية، حيث قال: «يمكن تحقيق فرص جديدة هائلة للنمو في قطاع التمويل الإسلامي من خلال زيادة التعاون بين المؤسسات المالية في جنوب شرق آسيا والخليج العربي. وتواجه الدول الآسيوية احتياجات بنيوية وتنموية متزايدة مدفوعة بالنمو الاقتصادي القوي، ما يتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة. وعلى الجانب الآخر، لا تزال مستويات السيولة في منطقة الخليج العربي مرتفعة. ومع زيادة عمق العلاقات التجارية والاستثمارية بين الشرق الأوسط وآسيا، من المنتظر أن يلعب قطاع التمويل الإسلامي دورا هاما في سد الفجوة التمويلية الناجمة عن انكماش السيولة العالمية، ليضع هذا القطاع في موقع جيد لتيسير عملية تعبئة الأموال وتوزيعها بين المنطقتين على نحو أكثر كفاءة».

وأردف السيد القمزي: «لأننا طرف فاعل ورائد في قطاع الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية العالمية، نعتقد أن الاقتصادات الناشئة في جنوب شرق آسيا توفر فرصاً جديدة هامة لقطاع التمويل الإسلامي لمواصلة تنمية أعمالها التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات على مستوى العالم، ونحن حريصون على الاستفادة من الفرص الناشئة في منطقة آسيا، متطلعين إلى مناقشة فرص النمو الجديدة عبر الحدود للتمويل الإسلامي في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية: القمة الآسيوية هذا العام». وعلاوة على ذلك، سيتم عرض الجيل المقبل من المنتجات المالية الإسلامية والحلول المبتكرة وآخر التطورات والمستجدات في قطاع الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي في معرض المؤتمر العالمي الآسيوي للمصارف الإسلامية الذي يُنظم على هامش المؤتمر. ومن المتوقع أن يضم المؤتمر الذي سينعقد لمدة ثلاثة أيام أكثر من 480 موفدا دوليا من قطاع الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي.